

أثر التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين (2000-2020) - باستخدام نموذج ARDL-

Impact of the social transfers on economic growth in Algeria during the period (2000-2020) -An approach using ARDL model-

حسينة جواني¹، سليم العمراوي²

¹مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين، جامعة أم البواقي (الجزائر)

²مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين، جامعة أم البواقي (الجزائر)

تاريخ النشر: 31-03-2023

تاريخ القبول: 14-03-2023

تاريخ الاستلام: 04-08-2022

ملخص:

تمثل التحويلات الاجتماعية في الجزائر جزءا مهما ضمن سياسة الدعم الحكومي التي تنتهجها، حيث تمثل أكثر من 20% من نفقات الميزانية، وحوالي 9% من الناتج المحلي الإجمالي. تهدف هذه الدراسة الى تحليل وقياس أثر التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، حيث توصلت الدراسة إلى أن كل زيادة بـ 1% في التحويلات الاجتماعية ينجم عنه زيادة بمقدار 3.55 في النمو الاقتصادي، وتشير المعلمة الموجبة والمعنوية على دور التحويلات الاجتماعية في تحسين النمو الاقتصادي في الجزائر، وعدم الاكتفاء بالطابع الاجتماعي فقط.

الكلمات المفتاحية: التحويلات الاجتماعية؛ النمو الاقتصادي؛ نموذج ARDL

تصنيف JEL: H55 ؛ E64

Abstract:

Social transfers in Algeria are an important part of its government Support policy. Accounting for more than 20% of budget expenditures, and about 9% of Gross Domestic Product the rich and the poor. This study aims to analyze and measure the Impact of social transfers on economic growth in Algeria during the period (2000-2020) using the Autoregressive Distributed Time-Lapse (ARDL) approach. The study found that each 1% increase in social transfers results in a 3.55% increase in economic growth, and the positive and moral milestone indicates the role of social transfers in improving Algeria's economic growth and not merely social.

Keywords: Social transfer; Economic growth ; ARDL model

Jel Classification Codes: H55 ; E64

1. مقدمة

أشارت الأدبيات الاقتصادية المالية إلى العديد من الأدوار المهمة للدولة الحديثة ودورها في الحياة الاقتصادية الناجم عن المذهب الاقتصادي المتبع فيها والمدارس التي تهيمن على فكرها ونظامها القائم وتنوع مجالات تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فكانت أداة لاستقرار الوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والتحكم بمجريات الأمور إذا ما اتخذت الأزمات والدوارت الاقتصادية أثرها في اقتصاديات الدولة الوطنية فكانت التحويلات الاجتماعية واحدة من أهم آلياتها وصمام أمان لكثير من مشكلاتها. انتهجت الجزائر بعد الاستقلال النظام الاشتراكي، واعتمدت على قطاع المحروقات في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية، وقد اعتمدت سياسة الدعم والإعانات الحكومية بكافة أنواعها من أدوات السياسة التي تلجأ إليها حكومات الدول النامية لتقليل التفاوت في توزيع الدخل ومساعدة الأفراد والأسر الفقيرة على توفير احتياجاتها الأساسية من السلع والخدمات ولأن معاناة الأسر الفقيرة لا تكون فقط بسبب انخفاض الدخل أو عدم التمكن من إشباع الحاجات الضرورية، ولكن تكون أيضا بسبب حرمانهم من احتياجاتهم الأساسية كبشر من رعاية صحية ومستوى مناسب من التعليم ومسكن لائق الأمر الذي أصبح يحتم على الحكومة الجزائرية اللجوء إلى أدوات السياسة الاقتصادية وخاصة السياسية المالية لما لها من دور هام ومؤثر على سياسة توزيع الدخل من أجل تحقيق نوع من العدالة في توزيع ما يترتب على عملية التنمية من منافع أو أعباء يستفيد منها أو يتحملها أفراد المجتمع. تعد التحويلات الاجتماعية جزءا من هذه السياسة، والتي تصرف إلى قطاعات معينة، من أجل تحسين المستوى المعيشي للفئات ذات الدخل المحدود، للتأقلم في بيئتهم والقضاء على الفقر والطبقية، ولقد تبنت الجزائر خلال الألفية الثالثة العديد من البرامج الاجتماعية التي تدعم القدرة الشرائية للمواطن، حيث شهدت بداية تحسن أوضاع الميزانية العامة نتيجة لارتفاع أسعار النفط، لكن بعد الأزمة النفطية سنة 2014 جعلتها تقف أمام المحك بسبب محدودية الموارد من جهة وزيادة الضغوطات الاجتماعية من جهة أخرى، وعليه يتطلب الأمر النظر في سياسة التحويلات الاجتماعية واختبار أثرها على النمو الاقتصادي، ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية كما يلي:

كيف تؤثر سياسة التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

• فرضية الدراسة:

✓ تعتمد الجزائر سياسة التحويلات الاجتماعية لتشخيص القضايا الاجتماعية لتأمين العدالة والاستقرار الاقتصادي، وتدعيم القدرة الشرائية للمواطنين، مما يؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي.

• هدف الدراسة:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل وقياس أثر سياسة التحويلات الاجتماعية المطبقة في الجزائر على النمو الاقتصادي من خلال:

- ✓ توضيح تطور سياسة التحويلات الاجتماعية في الجزائر، بالتطرق إلى تحليل مكونات هذه السياسة؛
- ✓ إبراز حجم التحويلات الاجتماعية بالنسبة لكل من النفقات العامة والنتائج المحلي؛
- ✓ تقييم مدى نجاعة سياسة التحويلات الاجتماعية المطبقة في الجزائر من الجانب الاقتصادي والاجتماعي؛
- ✓ التعرف على تأثير سياسة التحويلات الاجتماعية على بعض المتغيرات الاقتصادية.

• أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الوقوف على أهم مواضيع الساعة في الاقتصاد الوطني، وهو أثر سياسة التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر. والذي عاد لي طرح في مساحات النقاش العمومية، حيث أثار جدلا بين المختصين الماليين

باعتبار أن التحويلات الاجتماعية تساهم في إعادة توزيع الدخل، وبالتالي رفع في الطلب الكلي والذي بدوره يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

2. الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي بحثت تحليل وتقدير أثر الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:

• دراسة سي محمد كمال وبن حبيب عبد الرزاق: حيث هدفت هذه الدراسة تحليل وتقدير أثر الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا وباستخدام الدالة النيوكلاسيكية خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 2016 باستخدام بيانات سنوية لنسبة الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية وذلك بتطبيق نموذج العزوم المعممة GMM، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أهمية التحويلات الاجتماعية التي تجاوزت 1600 مليار دج في السنوات الأخيرة، حيث تكمن هذه الأهمية في حماية الطبقات الهشة وإعادة توزيع الدخل وتحسين في النمو الاقتصادي، كون أن الزيادة في الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية يؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي في الجزائر (سي محمد و بن حبيب، 2019).

• دراسة قدار مريم، عيدودي فاطمة الزهراء: حيث هدفت الدراسة الى تحليل سياسة التحويلات الاجتماعية في الجزائر، التي رغم اهميتها الى انها جد مكلفة في جانب الانفاق العام، الامر الذي يتطلب ضرورة اصلاحها. حيث اعتمدت على المنهج الوصفي في محاولة لوصف وتحليل تطور التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2000-2018)، كما اعتمدت على التحليل إلى المركبات الأساسية ACP في تحليل هذا التطور. حيث توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج التالية:

- ان الحكومة قد وجهت اهتماما كبيرا للقطاعات الاجتماعية خلال الالفية الثالثة، وبالرغم من تقلبات أسعار النفط الذي ينعكس مباشرة على هذه السياسة كونها مرتبطة ارتباط وثيقا بالجباية البترولية للدولة، الى ان هذا لا يمنع الحكومة من الحفاظ على نفس السياسة الاجتماعية؛
- عدم اتباع سياسة الدعم المستهدفة جعل منها ساسة مكلفة للدولة تستنزف موارد الميزانية العامة؛
- سياسة الدعم في الجزائر سياسة معمة يستفيد منها الأغنياء بقدر اعلى من الفقراء، لإذن فهي لا تتطابق مع مبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية؛
- تعطي الجزائر أولوية في دعم قطاعات السكن والأسرة والصحة على باقي القطاعات الأخرى (قدار و عيدودي، 2019).

• دراسة حنصال أبو بكر وبن أحمد سعدية: تطرقت هذه الدراسة الى لاستراتيجية الدعم الحكومي المطبق في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتي تهدف إلى تشخيص وتقييم سياسة الدعم الحكومي في الجزائر بشكلها الحالي لإبراز مدى خضوعها بشموليتها للمبادئ والأهداف التي اقتضى العمل بها والمتمثلة أساسا في تحقيق العدالة الاجتماعية والاستجابة لمعايير الكفاءة الاقتصادية. باعتمادها على المنهج الوصفي الاستقرائي لاستخلاص المعلومات من

المراجع العلمية، والمنهج التحليلي الذي يقوم على أساس تحليل البيانات والأرقام، حيث توصلت على جملة من النتائج أهمها:

- تعتمد الجزائر اعتمادا كبيرا على سياسة الدعم كاداة لتوفير الحماية الاجتماعية وتقاسم ثروات الموارد الطبيعية؛
- تسبب سياسة الدعم الحكومي في الجزائر ضغوطات كبيرة على ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، فهي تمثل أكثر من ربع الميزانية العامة وحوالي 10% من الناتج المحلي الخام؛
- تعتمد الدولة الجزائرية في تطبيق سياسة الدعم الحكومي على مبدأ دعم الاستهلاك النهائي وذلك على حساب الإنتاج، مما ينجم عنه نمط استهلاكي غير عقلاني للمنتوجات المدعومة؛
- تسبب سياسة الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر في إحداث إختلالات هيكلية في التوازنات المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية العمومية (حنصال و بن أحمد، 2018).
- **دراسة يونس مراد:** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع سياسة الدعم الحكومي المعمم في الجزائر، الذي يظهر في نفقات التسيير تحت اسم الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية، ويمثل حوالي 20% من نفقات الميزانية و8% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي ظل ارتفاع نفقات الدعم أصبح من الصعب الاستمرار في تمويل التكلفة المرتفعة للبرامج الخاصة في ظل المالية الصعبة التي تعاني منها الجزائر، حيث اعتمدت هذه الدراسة المنهج التحليلي من خلال تحليل المعطيات الإحصائية إضافة الى المنهج الوصفي لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة. وقد خلصت الى مجموعة من النتائج المتمثلة فيما يلي:
 - استحوذ الدعم على نسبة مرتفعة من نفقات موازنة الدولة الجزائرية؛
 - هناك تأخر كبير في إصلاح سياسة الدعم في الجزائر خاصة في الأوضاع المالية الصعبة التي تعيشها البلاد في ظل تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية؛
 - سياسة الدعم في الجزائر تستنزف موارد مالية ضخمة دون تحقيق العدالة؛
 - سياسة الدعم نتج عنها تدهور كبير في تقديم الخدمات في القطاعات خاصة قطاع الصحة (يونس، 2021)
- **دراسة سي محمد كمال وبن هادي إكرام:** تهدف هذه الدراسة الى تقييم أثر سياسة الدعم الحكومي على العجز الموازي والاستهلاك والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية:
 - السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الحكومة الجزائرية تتميز بالضبابية والضياع؛
 - الحكومة الجزائرية غير موفقة في تطبيق سياسة الدعم الحكومي، نتيجة البرامج العشوائية للسلع المدعومة، وغياب العقلانية في تسيير النفقات العمومية؛
 - للدعم الحكومي اثار سلبية تنعكس على العجز الموازي والاستهلاك، والتي قد تكون ايجابية على النمو الاقتصادي بسبب الاهتمام بقطاع المحروقات واهمال قطاعات أخرى مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية؛
 - الدعم حكومي يضعف ميزانية الدولة كون أن مصدره الارادات العمومية التي مصدرها في الأساس مدخلات النفط.
- هناك العديد من الدراسات الأجنبية التي بحثت العلاقة بين الدعم الحكومي ونمو الإنتاجية للشركات أي في الجانب الاقتصادي الجزئي، حيث يساعد هذا الدعم إنتاجية العمال كذلك الدعم الذي يوجه للتكوين والبحث والتطوير والذي يعود على كفاءة وجودة المخرجات النهائية بالإضافة إلى أن الدعم الحكومي يمكن أن يكون رأسمالي ويساعد أيضا عنصر

على تحقيق إنتاجية أكبر ومن أهم تلك الدراسات (Harris and Trainor, 2005; Bernini and Pellegrini, 2014; Criscuolo, 2016).

من خلال استعراضنا للدراسات السابقة نشير الى أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيسي وهدفها العام إلا أنها تختلف عنها في عدة جوانب تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة، حيث تضمنت هذه الأخيرة ربط للمشكلة البحثية بالمتغيرات المعاصرة في إطار نموذج اقتصادي للنمو، كما استخدمت الدراسة المتغيرات التفسيرية المتفق عليها في النماذج الكلاسيكية والنيوكلاسيكية ونماذج الجيل الجديد، وهي كل من العامل رأس المال (K) والقوى العاملة (L). وشمول عينة الدراسة لفترة حديثة وطويلة من أجل الوصول الى نتائج دقيقة، كما تم اعتماد تقنية جديدة نسبيا والمتمثلة في نهج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL حيث لم تتناوله دراسة سابقا في تحليل أثر التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي.

3. التحويلات الاجتماعية في الجزائر

1.3 تطور التحويلات الاجتماعية في الجزائر:

تعتبر التحويلات الاجتماعية جزءا من النفقات العامة للدولة، والتي ليس لها تأثير مباشر في الإنتاج الوطني وتتم من خلال إعادة توزيع الدخل الوطني، ويمكن تقديم بعض التعاريف للتحويلات الاجتماعية كالتالي:

✓ التحويلات الاجتماعية هي "النفقات التي يراد بها نقل القدرة الشرائية من الأغنياء إلى الفقراء مثل الإعانات الاجتماعية والتأمينات الاجتماعية (بجياوي، 2010)

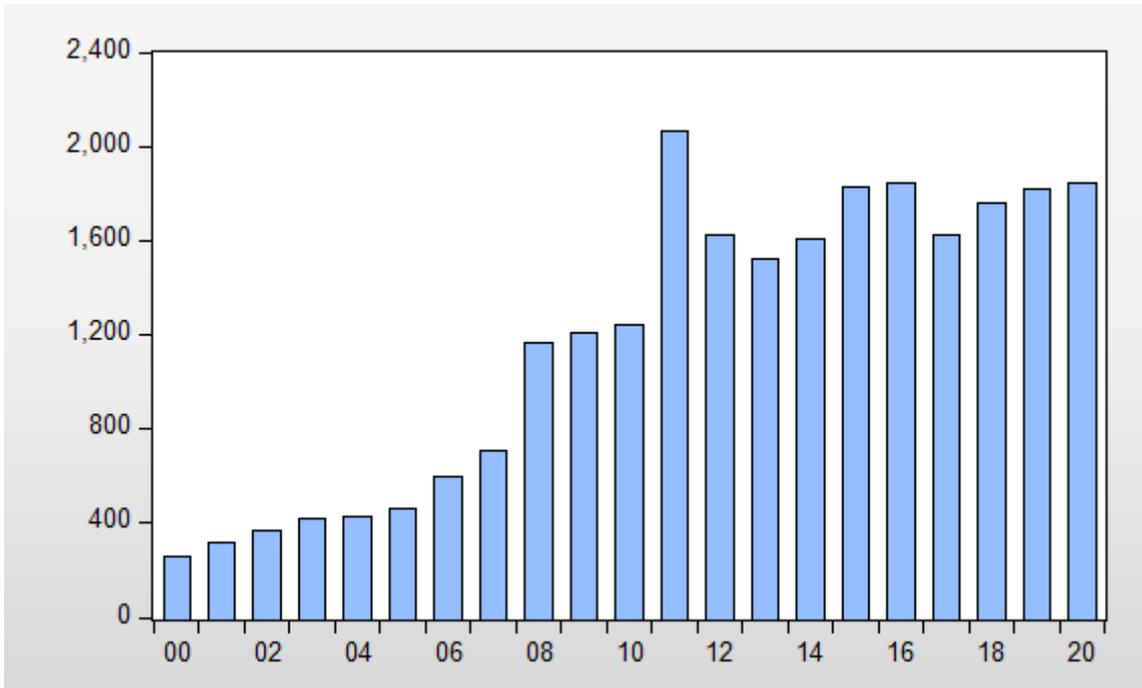
✓ هي سياسة تتدخل أكثر في اهتمام الدولة للحد من عدم المساواة، ومن أجل ذلك فإنها تنظم إعادة توزيع الثروة (قدار و عيدودي، 2019، صفحة 970)

✓ يمكن اعتبار التحويلات الاجتماعية فرع من نظام الحماية الاجتماعية للدولة التي تعكس السياسة الاجتماعية لها، وتصرف إلى الأسر والفقراء أو إلى فئات معينة مستهدفة، كما أنها تتضمن إجراءات في مجالات المساعدة الاجتماعية والتضامن، الإسكان، التعليم، الصحة، العمالة، إعانات دعم القدرة الشرائية، الكهرباء، التوزيع الريفي للغاز، بالإضافة إلى منح عائلية وفروق المعاشات (Gouvernement Algerien, 2016, p. 24)

يبرر مؤيدو التحويلات الاجتماعية مجموعة من الأسباب لاعتمادها، والأساس المنطقي الأكثر شيوعا هو استخدامها كإستراتيجية للحد من الفقر وإدارة المخاطر، وهنا يمكن لهذه التحويلات أن توفر احتياجات الفقراء وحمايتهم من اتخاذ قرارات مؤذية، وعلى صعيد الدولة فهم يرون أن التحويلات الاجتماعية تدعم النمو الاقتصادي والإنتاج، من خلال تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتقليل عدم المساواة (Comission Europeenne, 2012, p. 10).

كل ذلك يبرر سعي الجزائر إلى تحسين المستوى المعيشي لأفراد مجتمعها بفضل السياسات الاجتماعية المنتهجة، وقد قوبل هذا بارتفاع قيمة المبالغ المرصودة للتحويلات الاجتماعية خلال الألفية الثالثة، كما يظهره الشكل الموالي:

الشكل 01: تطور التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات قوانين المالية.

عرفت قيمة التحويلات الاجتماعية في الجزائر توسعا ملحوظا، مع تطبيق الدولة للمخططات الاجتماعية والاقتصادية منذ سنة 2001، وتنفيذ البرامج الإنمائية للأمم المتحدة مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط أوائل سنة 2000، والتي أدت إلى ارتفاع النفقات العامة وارتفعت معها التحويلات الاجتماعية. حيث ارتفعت من 733 مليار دينار جزائري في عام 2006 إلى 1.8 تريليون دينار في عام 2020 ذلك في إطار الأهداف الاجتماعية التي تبناها الدولة وفي مقدمتها تحسين المستوى المعيشي للمواطن والتخفيف من حدة الفقر، مستفيدة من ارتفاع الإيرادات العامة، خاصة في بداية الفترة.

✓ النشاط الاجتماعي

شملت التحويلات الموجهة للنشاط الاجتماعي أولا مساهمة الدولة في دعم الصحة والمتمثلة في المساهمة في نفقات تسيير المؤسسات العمومية والمراكز الجوارية والمؤسسات المتخصصة وبلغ 308 مليار دج في حين تم منح 177 مليار دج كمنحة للمجاهدين والمعطوبين وذوي حقوق الشهداء، كما شمل هذا النشاط المنح المدفوعة لمعاشات التقاعد الأجراء وغير الأجراء. أيضا هناك منح موجهة لوزارة التضامن وترقية المرأة والمنح الجزافية لفائدة المعاقين والشيخوخة بالإضافة إلى إعانات لفائدة قطاع التعليم لتغطية النفقات المتعلقة بالمطاعم المدرسية ودعم الكتب الدراسية المجانية وأيضا مبالغ أخرى تدرج تحت مساهمة الدولة في محو الأمية، إضافة الى تعويض وزارة الطاقة والمناجم من أجل دعم وتعويض سعر المياه وتخصيص أغلفة مالية توجه للجمعيات الرياضية وصندوق الأندية العمومي لكرة القدم. هناك تحويلات اجتماعية تحت مسمى إعانات التسيير والتي خصصت لإعانات تسيير الدواوين الوطنية للخدمات الاجتماعية ومساهمات الحماية الاجتماعية (سي محمد و بن حبيب، 2019، صفحة 149).

✓ النشاط الاقتصادي

يستفيد كل سنة قطاع الفلاحة من دعم حكومي يوجه لتغطية مساهمات الدولة لفائدة الديوان الجزائري المهني المشترك للحبوب والحبوب، وهذا من أجل تغطية فارق السعر المدعم ويوجه أيضا الدعم للنشاط الاقتصادي لترتيبات المساعدة للإدماج المهني، بينما استفادة وزارة التضامن والأسرة لتمويل سياسة الإدماج الاجتماعي وحاملي الشهادات والنشاطات الأخرى.

2.3 تحليل مكونات التحويلات الاجتماعية في الجزائر:

تعتبر التحويلات الاجتماعية من أهم بنود النفقات الجارية في الموازنة العامة للدولة، وتمثل حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. تقوم وزارة المالية بتبويب مبالغ التحويلات الاجتماعية في إطار الموازنة العامة وتحويلها إلى الإدارات الوزارية المختلفة المسؤولة عن توجيه هذه المبالغ إلى المستفيدين (أحمد و الوليد، 2021، صفحة 14) حيث تتوزع التحويلات الاجتماعية في ستة أنواع رئيسية تشمل تحويلات دعم الأسرة التي تتكون من دعم أسعار المواد واسعة الاستهلاك (الحبوب، الحليب، الزيت والسكر، والكهرباء والغاز الطبيعي والماء)، والإعانات العائلية، وتحويلات دعم السكن، ودعم الصحة، ودعم قدماء محاربي الاستعمار، ودعم المتقاعدين، إضافة إلى دعم الفئات المحرومة وأصحاب الهمم وذوي الدخل الضعيف (أحمد و الوليد، 2021، الصفحات 14-15)

بالاعتماد على الشكل التالي يمكننا تحليل مكونات التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020):

الشكل(02): متوسط نسبة توزيع التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي واحصائيات قوانين المالية.

- **دعم العائلات:** احتل القطاع العائلي المرتبة الأولى بمتوسط نسبة 24.58% من إجمالي التحويلات الاجتماعية بين سنة 2000 و 2020، كما يوضح الشكل رقم (2)، ويتكون الدعم العائلي من المنح العائلية، دعم التعليم، دعم القمح والموارد الغذائية، ودعم الغاز والماء.

- **دعم السكن:** تعتبر أزمة السكن من الأزمات التي تسعى الدولة جاهدة لتخفيف من حدتها و يتضح ذلك من خلال ارتفاع نسبة متوسط حصة دعم السكن من إجمالي التحويلات الاجتماعية حيث قدرت بمتوسط نسبة 23.10% للفترة الممتدة بين 2000 و 2020 كما يوضح الشكل رقم (2)، وعلى الرغم من أن هذا نوع من الدعم يعتبر نوع من أنواع الدعم الموجه حيث تكون الاستفادة منه وفق شروط محددة تتوفر في المستفيد حسب نوع صيغة السكن التي يستفيد منها إلى أن نسبة الدعم لم

تنخفض وهو ما يعكس وجود أزمة سكن حقيقية، وعلى الرغم من أن قطاع السكن كان ضمن اهتمامات مختلف البرامج الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر في إطار تحقيق الإنعاش الاقتصادي ورفع معدل النمو، و يمكن إرجاع ذلك إلى العديد من الأسباب أهمها ما يلي:

- ✓ النزوح الريفي نحو المدن نتيجة غياب متطلبات التنمية في أغلب المناطق الريفية؛
- ✓ ارتفاع النمو الديموغرافي في الجزائر؛
- ✓ ضعف القدرة المالية للمواطنين نتيجة ضعف القدرة الشرائية للنقود خاصة في ظل غياب إصلاح نظام الأجور مما يجعل المواطنين عاجزين عن شراء السكنات في ظل ارتفاع أسعارها مما جعل الدولة تراعي دعمها لسكانات بما يتمشى مع دخل كل مواطن وينعكس ذلك من خلال مختلف الصيغ السكنية الموجودة؛
- ✓ ارتفاع عدد الساكنات الغير مسجلة في المحافظات العقارية مما يجعل الدولة عاجزة على تطبيق شروط الاستفادة من الدعم السكني مما نتج عنه ارتفاع عدد السكنات الشاغرة التي تستفيد منها مختلف الفئات بغض النظر عن وضعها المالي.
- ✓ اتساع الفئة النشيطة في القطاع الموازي مما جعل الدولة عاجزة على ضبط ومتابعة المستفيدين من الدعم في مجال السكن خاصة السكنات ذات الصيغة الاجتماعية.

- **دعم قطاع الصحة:** تعتبر الصحة مصلحة عامة بامتياز، لذلك من الطبيعي والشرعي أن تسعى جميع الحكومات، مهما تنوعت توجهاتها السياسية، إلى رؤية مواطنيها في أفضل حالة صحية ممكنة، نلاحظ من خلال الشكل رقم (2) أن متوسط نسبة حصول قطاع الصحة على الدعم يقدر بـ 16.09% خلال الفترة الممتدة بين سنة 2000 و 2020، و هو يحتل المرتبة الثالثة بعد دعم العائلات و دعم السكن، لكن على الرغم من ذلك يتميز قطاع الصحة العام في الجزائر بضعف الخدمات الصحية و في بعض الحالات بانعدامها، مما يدفع بالفقراء إلى التوجه نحو الخواص في ظل ارتفاع تكاليف العلاج.
- **دعم المتقاعدين والمجاهدين:** أما فيما يخص دعم المجاهدين والمتقاعدين نلاحظ من خلال الشكل (2) أن متوسط نسبة توزيع التحويلات الاجتماعية على القطاعين متساوية بنسبة 12.8% خلال الفترة ما بين 2000 و 2020، فيرجع الى تطبيق الدولة زيادات في منحهم ومعاشاتهم التي من شأنها تحسين القدرة الشرائية.
- **دعم المعوزين:** أما بالنسبة لدعم المعوزين فقد تجسدا بداية لتطبيق المخطط الخماسي (2015-2019)، والذي يهتم بتحقيق التنمية الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة، وقد سجل بمتوسط نسبة 10.58% من إجمالي التحويلات الاجتماعية بين سنة 2000 و 2020، كما يوضح الشكل رقم (2).

جدول رقم (01): تطور التحويلات الاجتماعية ما بين 2000-2020

| السنوات | مجموع التحويلات الاجتماعية | نسبة التحويلات إلى الناتج الوطني | نسبة التحويلات الى الانفاق العام |
|---------|----------------------------|----------------------------------|----------------------------------|
| 2000 | 262.40 | 6.36 | 22.27 |
| 2001 | 314.99 | 7.45 | 23.84 |
| 2002 | 367.66 | 8.13 | 23.71 |
| 2003 | 416.31 | 7.93 | 25.40 |
| 2004 | 428.00 | 6.96 | 22.66 |
| 2005 | 460.47 | 6.09 | 22.44 |
| 2006 | 596.37 | 7.01 | 24.31 |
| 2007 | 708.57 | 7.58 | 22.79 |
| 2008 | 1164.04 | 10.54 | 27.77 |

| | | | |
|-------|-------|---------|------|
| 28.44 | 12.12 | 1207.86 | 2009 |
| 27.74 | 10.33 | 1239.26 | 2010 |
| 36.03 | 14.16 | 2065.07 | 2011 |
| 24.99 | 10.88 | 1763.67 | 2012 |
| 24.98 | 9.14 | 1521.73 | 2013 |
| 23.00 | 9.34 | 1609.12 | 2014 |
| 23.91 | 10.95 | 1830.51 | 2015 |
| 25.24 | 10.51 | 1841.54 | 2016 |
| 22.31 | 8.61 | 1624.92 | 2017 |
| 22.33 | 8.62 | 1763.82 | 2018 |
| 23.57 | 8.91 | 1820.77 | 2019 |
| 36.87 | 10.05 | 1847.52 | 2020 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي واحصائيات قوانين المالية.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) أن نسبة التحويلات الاجتماعية شهدت تطورا مستمرا في قيمتها، حيث تجاوزت نسبة 20% من نفقات الموازنة العامة ونسبة 9% من إجمالي الناتج الوطني خلال الفترة الممتدة بين سنة 2000 و2020 ليستفيد منها العديد من مختلف شرائح المجتمع، أين بلغت سنة 2011 قيمة 2065.07 مليار دينار جزائري، وهو ما يمثل 14.16% من الناتج الوطني ونسبة 36.03% من الانفاق العام حيث عرفت هذه السنة ارتفاعا محسوسا في قيمة التحويلات الاجتماعية، وهذا راجع الى ارتفاع مخصصات الدعم الموجه للحصول على السكن ودعم افراد المجتمع.

كما أنه على الرغم من انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية بعد سنة 2014 وتراجع في الإيرادات، إلا أن الدعم استمر في الارتفاع حيث سجل قيمة 1609.12 مليار دينار جزائري، ما يعادل نسبة 9.34% من الناتج المحلي و23% من نفقات الميزانية العامة في سنة 2014، لكن رغم ذلك نلاحظ في الجدول رقم (1) ارتفاع الدعم في سنة 2015 بنسبة 13.75% مقارنة بسنة 2014، وقد شكل الارتفاع المستمر في تكلفة برامج الدعم تحديا كبيرا للجزائر في ظل انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية بعد منتصف سنة 2014، باعتبار أن الجباية البترولية تشكل حوالي 60% من إيرادات الميزانية. استمرت التحويلات الاجتماعية في الارتفاع على الرغم من ضغوطات الميزانية فقد سجلت قيم 1847.58 مليار دينار جزائري سنة 2020 حيث تم الاحتفاظ بها دون تغيير مقارنة بسنة 2019 أي بنسبة 8.4% من الناتج الوطني، وهو ما يمثل نسبة 23.57 سنة 2019 و36.87 سنة 2020 ومن نفقات الميزانية العامة وهي نسب متفاوتة مقارنة بقيمتها من التحويلات الاجتماعية، وهذا راجع الى انخفاض قيمة نفقات الميزانية العامة من خلال ترشيد نفقات التسيير وخدمات الإدارات.

$$\begin{cases} H_0 : \varphi_i = 0 \forall i = 1, 2, \dots, k \\ H_1 : \varphi_i \neq 0 \forall i = 1, 2, \dots, k \end{cases}$$

الفرضية الصفرية الدالة على غياب العلاقة التوازنية طويلة الأجل تعطى بواسطة H_0 ، مقابل الفرضية البديلة H_1 الدالة على وجود علاقة موحدة طويلة الأجل بين المتغيرات الداخلة في النموذج. إحصائية الاختبار هي إحصائية -F. لاستكمال الاختبار، فإننا نقارن إحصائيات اختبار فيشر بالحدود:

- إذا تجاوزت قيمة F-stat الحد الأعلى، فإننا نرفض H_0 ونستنتج أن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات قيد الدراسة.
- إذا كانت قيمة F-stat أقل من الحد الأدنى، فإننا لا نرفض H_0 ونستنتج أنه لا توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التي تم دراستها.
- إذا كانت قيمة F-stat بين الحدين، فلا يمكننا أن نقرر.

بمجرد التحقق من صحة العلاقة طويلة الأجل، فإننا نقوم بتقديرها وكذا الديناميكيات قصيرة الأجل للنموذج (ARDL (p).
 q_1, q_2, q_3, q_4, q_5 تتمثل الخطوة الأخيرة في التحقق من صحة النموذج المقدر باستخدام اختبارات الثبات CUSUM وCUSUMQ للبقايا.

3.4 عرض النتائج:

من أجل فحص تأثير محددات العرض والطلب على تطور الانفاق الحكومي في الجزائر، تم استخدام نهج التكامل المشترك (Pesaran et al (2001) فيما يعرف " باختبارات الحدود". تطبيق هذه التقنية يرتبط بشدة بدراسة استقرارية مجموعة سلاسل الدراسة.

✓ اختبار جذر الوحدة

قبل الشروع في نهج ARDL، اختبرنا استقرارية السلسلتين للتأكد من عدم وجود أي منها أنه مستقر عند الفرق الثاني أو أكثر لأنه في الواقع، لن يكون إجراء "اختبار الحدود" صالحًا إذا كان هناك متغير متكامل من الدرجة الثانية أو أكثر. وعليه لا توجد سلسلة متكاملة من الدرجة الثانية (2) أو أكثر، وهو أمر ضروري لتطبيق نماذج ARDL، لذلك استخدمنا اختبار ديكي فولر المطور (ADF) (1981)

جدول 03: نتائج اختبارات جذر الوحدة لكل من ADF و PP

| المتغيرات | قبل أخذ الفرق | بعد الفرق الأول | النوع | درجة التكامل |
|------------|----------------------|-----------------|----------------------|--------------|
| GDP | ثابت | (0.7193) | بدون اتجاه عام وثابت | I(1) |
| TS | بدون اتجاه عام وثابت | (0.8589) | بدون اتجاه عام وثابت | I(1) |
| L | ثابت | (0.9959) | بدون اتجاه عام | I(1) |
| K | اتجاه عام وثابت | (0.0382) | بدون اتجاه عام | I(1) |

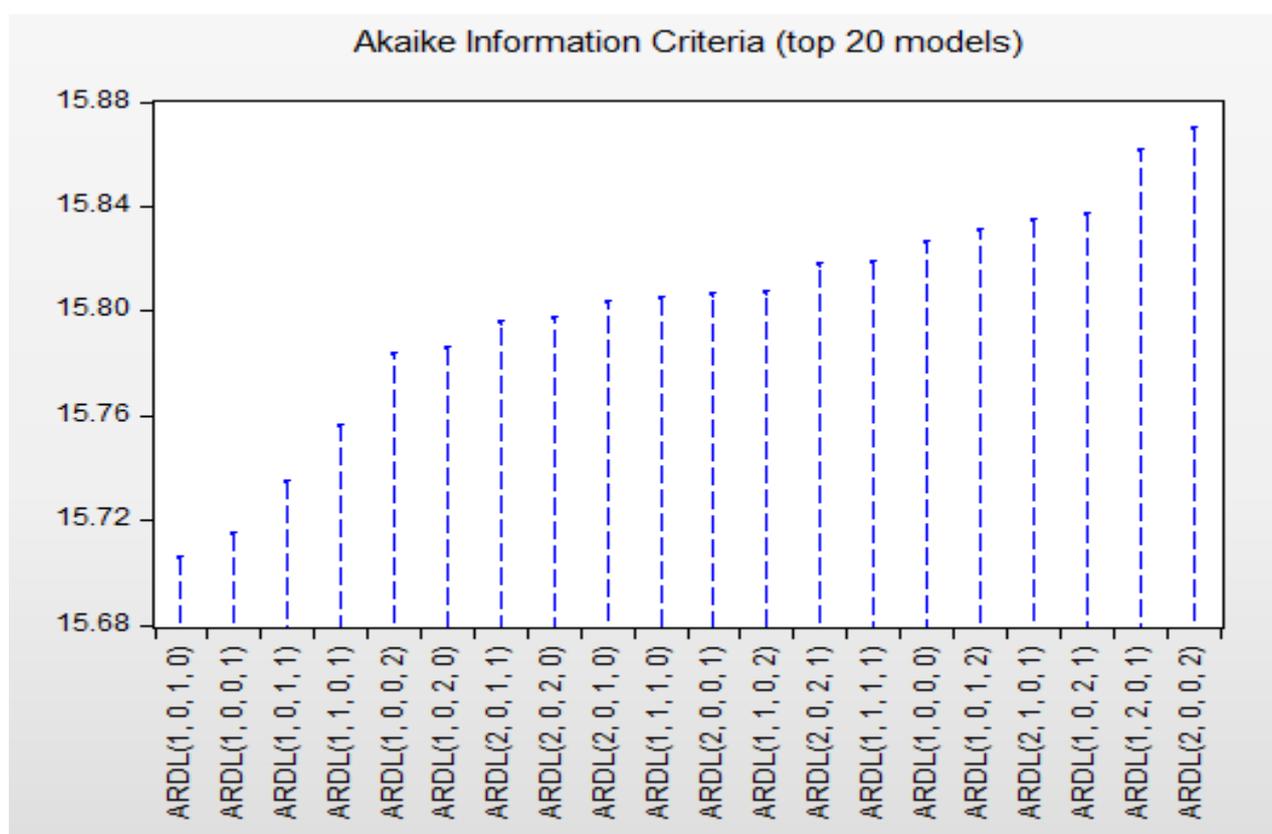
المصدر: من اعداد الباحثين بمساعدة برنامج Eviews10.

توضح نتائج اختبار جذر الوحدة في الجدول أعلاه أن جميع السلاسل مستقرة عند الفرق الاول (أي رفض فرضية الاستقرار للسلاسل عند المستوى، وأخذ الفروق من الدرجة الأولى).

✓ اختيار النموذج المناسب حسب عدد الابطاءات:

يوفر Eviews 10 إمكانية تنفيذ هذه النمذجة بطريقة تلقائية. لاختيار عدد الابطاءات، استخدمنا معيار Akaike (Aic). (انظر شكل (3)).

شكل 03: مخطط اختيار النموذج وفقاً لمعيار معلومات Akaike (Aic)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

يقدم هذا الرسم البياني أفضل عشرين نموذجاً وفقاً لمعيار معلومات Akaike، والنموذج ARDL(1.0.1.0) يتوافق مع أصغر قيمة لـ AIC.

✓ نتائج إجراء "اختبار الحدود" للتكامل المشترك

يعتمد اختبار الحدود بشكل أساسي على إحصائية F (Fischer) المشتركة ذات التوزيعات المقاربة التي ذكرها Narayan. (2005) P.K تحت فرضية عدم التكامل المشترك. تظهر نتائج إجراء "اختبار الحدود" أدناه أن هناك علاقة طويلة الاجل بين

المتغيرين لأن إحصاء فيشر (6.425960) أكبر من الحد الأعلى من أجل مستويات الدلالة المختلفة. هذا يعني أن الفرضية الصفرية لعدم التكامل المشترك بين المتغيرين مرفوضة.

جدول 04: نتائج إجراء "اختبارات الحدود"

| F-Stat | مستوى الدلالة 10 % | مستوى الدلالة 5 % | مستوى الدلالة 1 % |
|----------|--------------------|-------------------|-------------------|
| 16.77367 | (3.2 2.37) | (3.67 2.69) | (4.66 3.65) |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews 10.

✓ اختبارات صلاحية نموذج (ECM) تصحيح الخطأ

تم إجراء الاختبارات التشخيصية لتقييم متانة نموذج ECM الممثلة بالمعادلة (2): اختبار المضاعف لاغرانج للارتباط الذاتي للبواقي ذ، واختبار الشكل الوظيفي لرامسي (RESET) ، واختبار جارك بيررا من أجل التوزيع الطبيعي للبواقي واختبار تجانس التباين. يبين الجدول 5 نتائج هذه الاختبارات. على ضوء النتائج، تظهر البواقي جميع الخصائص المطلوبة.

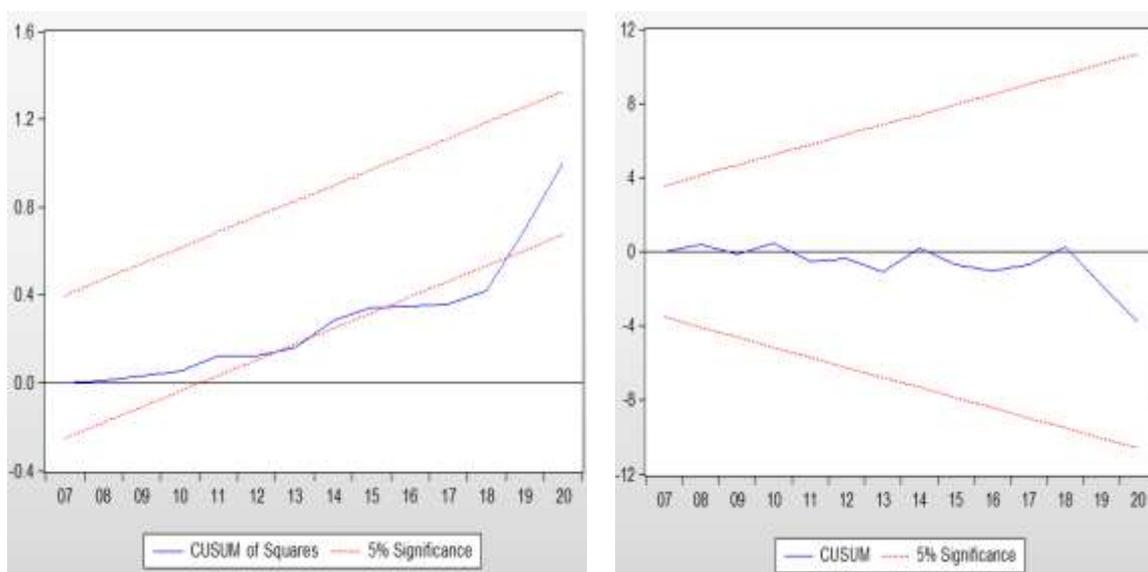
جدول 05: نتائج الاختبار التشخيصي

| الاختبار | الإحصائية | الاحتمال |
|-------------------------------|-----------|----------|
| الارتباط الذاتي للأخطاء (LM) | 0.10491 | 0.7512 |
| التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera) | 2.017392 | 0.364694 |
| تجانس التباين (ARCH) | 0.077678 | 0.7838 |
| الشكل الوظيفي (Ramsey) | 0.774682 | 0.3948 |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج Eviews10.

4.4 اختبارات الثبات: أخيراً قمنا بفحص ثبات المعلمات طويلة الأجل بالإضافة إلى التحركات قصيرة الأجل للمعادلات ، وبمجرد تقدير نموذج ECM ، اعتمدنا على اختبارات المجموع التراكمي (CUSUM) والمربعات التراكمية (CUSUMSQ) الذي اقترحه Borensztein وآخرون سنة (1998). تم استخدام نفس الإجراء بواسطة Pesaran سنة (1998) ، ومحسن وآخرون سنة (2002) وسليمان وآخرون سنة (2005) من أجل اختبار الثبات**.

الشكل رقم 04: اختبارات الثبات CUSUM و CUSUMQ عند مستوى الدلالة 5%.



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10.

تشير النتائج إلى وجود ثبات في المعاملات لأن منحني إحصائيات CUSUM يقع ضمن النطاقات الحرجة لمجال الثقة عند مستوى الدلالة 5% لثبات المعلمات.

أما منحني إحصائيات CUSUMSQ يقع ضمن النطاقات الحرجة لمجال الثقة الا في الفترة الممتدة بين سنة 2012 و2013 نلاحظ خروج المنحني عن مجال الثقة ثم عاود الدخول، وهذا بسبب حدوث صدمة مؤقتة ثم تلاشت.

5.4 تقدير الديناميكيات القصيرة والطويلة الأجل (ECM)

✓ تقدير العلاقة قصيرة الاجل

تنتج الديناميكيات قصيرة الاجل الواردة في الجدول (6) من توصيف تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج ARDL. حيث تشير التقديرات إلى أن معاملات جميع المتغيرات ذات دلالة إحصائية عند مختلف مستويات الدلالة 1%, 5% و 10%. وهذا على المدى القصير، إضافة الى القوة التفسيرية للنموذج المقدر جيدة، حيث بلغ قيمة معامل التحديد المعدل $R = 0.81$ أي أن 81.83% من التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2020 ترجع إلى كل من التحولات الاجتماعية، إجمالي تراكم رأسمال الثابت، وحجم العملة.

كما أظهرت نتائج نموذج التكامل المشترك أن معامل تصحيح الخطأ المقدر بـ (-0.681724) والذي جاء محصورا بين (0) و (-1) مما يعني انه دال احصائيا. هذا يؤكد أن جميع المتغيرات متكاملة أو هي على علاقة طويلة الأجل. كذلك يعني أن سرعة الرجوع الى الحالة التوازنية طويلة الأجل في حالة حدوث صدمة والتي تقدر بـ 68.17% سنويًا اي أنه عندما ينحرف متغير في الوقت t عن التوازن طويل المدى ، فإن سرعة العودة بعد هذا الانحراف (الصدمة) هي 0.68 (سوف يستغرق الأمر 1.47 سنة بالضبط للعودة إلى حالة التوازن).

جدول 06: تمثيل ECM لنموذج ARDL

| ECM Regression | | | | |
|------------------------------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| Case 2: Restricted Constant and No Trend | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| D(K) | -207.4862 | 34.12676 | -6.079870 | 0.0000 |
| CointEq(-1)* | -0.681724 | 0.065650 | -10.38416 | 0.0000 |
| R-squared | 0.818312 | Mean dependent var | | 713.0143 |
| Adjusted R-squared | 0.808219 | S.D. dependent var | | 1083.621 |
| S.E. of regression | 474.5488 | Akaike info criterion | | 15.25725 |
| Sum squared resid | 4053539. | Schwarz criterion | | 15.35682 |
| Log likelihood | -150.5725 | Hannan-Quinn criter. | | 15.27668 |
| Durbin-Watson stat | 1.955153 | | | |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج Eviews10.

✓ تقديم معاملات الاجل الطويل (العلاقة التوازنية طويلة الأجل)

يمكن صياغة العلاقة طويلة الأجل بالمعادلة التالية:

$$DGP=3.55*TS-149.34*K+0.004*L-31313.34$$

جدول 07: معاملات الأجل الطويل لنهج ARDL

| Variable | Coefficient | Std. Error | T-Statistic (Prob) |
|----------|-------------|------------|--------------------|
| TS | 3.548277 | 0.787484 | 4.505842 (0.0005) |
| K | -149.3389 | 69.94065 | -2.135224 (0.0509) |
| L | 0.004124 | 0.000465 | 8.866371 (0.0000) |
| c | -31313.34 | 3878.854 | -8.072833 (0.0000) |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج Eviews10.

يعتبر تقدير معاملات العلاقة طويلة الأجل معنويا في النموذج، من خلال معنوية إحصائية ستيودنت (t) الخاص بالمعاملات المقدرة (الثابت، التحويلات الاجتماعية، وحجم العمالة)، كما أن إشارة معلمة متغير التحويلات الاجتماعية موجبة وهذه النتيجة تؤكد أن تطور التحويلات الاجتماعية يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي على المدى الطويل في الجزائر.

5. تفسير النتائج:

تتمثل أهم نتائج الدراسة التي وصلنا إليها فيما يلي:

- بينت النتائج أن المرونة طويلة الأجل لإجمالي الناتج الوطني مقارنة بالتحويلات الاجتماعية عند مستوى الدلالة 10٪، فإن الزيادة بـ 1٪ في مستوى التحويلات الاجتماعية من شأنه أن يضمن زيادة بقيمة 3.55 في إجمالي الناتج الوطني. ومما سبق يتم التحقق من فرضية وجود تأثير إيجابي وهام طويل الأجل للتحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في حالة الجزائر. وهذا ما يتطابق مع تلك النتيجة التي توصل إليها سي محمد كمال وبن حبيب عبد الرزاق (2019).
- الإشارة الموجبة والمعنوية هي دلالة إحصائية على دور التحويلات الاجتماعية على تحسين النمو الاقتصادي في الجزائر، وعدم الاكتفاء بالطابع الاجتماعي فقط، إشارة الدراسة أيضا إلى أن الجزائر تولي اهتماما كبيرا بدعم الأسر الفقيرة وذوي الدخل المحدود في المجتمع من خلال السعي المستمر لتطوير سياسة التحويلات الاجتماعية وزيادة مستويات كفاءتها، وقد نفسر هذه النتائج بميمنة قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- تخصص الدولة أكثر من خمس ميزانيتها للتحويلات الاجتماعية، التي تكون على شكل نفقات نهائية ليس لها قيمة مضافة على الاقتصاد، وتساهم بشكل كبير في بقاء النفقات الجارية عند مستوياتها المرتفعة، إضافة إلى تزايد نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي والتي وصلت إلى حدود 13٪.
- يظهر أيضا من معادلة النموذج أن حجم العمالة (عنصر العمل) يساهم في تحقيق الإنتاجية وإن كانت النسبة غير مرنة بمقدار 0.004 خلال فترة الدراسة وهو كما اتفق عليه في الدراسات التجريبية للنمو والتي حاكت مختلف نماذج الجيل الأول والثاني في المدرسة النيوكلاسيكية، حيث أظهرت النتائج علاقة تكاملية طويلة الأجل وذات دلالة إحصائية بين متغير حجم العمالة والنمو الاقتصادي بمعنى أن الزيادة في حجم العمالة بـ 1٪ ينجم عنه علاقة طويلة الأجل بمقدار زيادة 0.4٪ في النمو الاقتصادي، وقد تفسر هذه النتائج بميمنة قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر كون أنه لا يعتمد على عمالة كبيرة كما أن عوائده النسبية أقل من الحجم النسبي للمدخلات على عكس القطاعات المنتجة.
- يتضح من المعادلة أن معلمة إجمالي تكوين الرأسمال الثابت تقدر بـ 149.34- وهي سالبة غير معنوية إحصائيا، أي لا تؤثر على حجم الناتج المحلي الإجمالي ويمكن تفسير ذلك بضعف الطاقة الإنتاجية المحلية وعدم كفاءة الجهاز الإنتاجي، وكذا ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، حيث أنه بالرغم من الجهود الإنمائية المبذولة من طرف الحكومة في تنويع هيكل الاقتصاد الوطني، من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي والمخططات التنموية مع التركيز على الاستثمار باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق نمو اقتصادي فعال، إلا أن هذه البرامج لم تؤتي ثمارها بالشكل المطلوب، ولا يزال الاقتصاد الجزائري يعتمد على مورد رئيسي وهو النفط.

6. الخاتمة

تتميز الجزائر بطابعها الاجتماعي وتوزيع ريعها النفطي من خلال سياسات الدعم، وتشكل التحويلات الاجتماعية جزءا من هذه السياسة، الهادفة إلى التقليل من الفوارق الاجتماعية وتحسين المستوى المعيشي للفئات الضعيفة، ومن أجل التعرف على أثر هذه السياسة على النمو الاقتصادي في الجزائر، توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أهمية التحويلات الاجتماعية في حماية الطبقة الهشة وإعادة توزيع الدخل وبلوغ الأهداف الاقتصادية وإن كانت نسبية وليست قوية كون أن الزيادة بـ 1٪ في التحويلات الاجتماعية يؤدي إلى زيادة

3.55% من النمو الاقتصادي. وذلك ما يؤكد صحة الفرضية المتبعة، ويدل على أن سياسة التحويلات الاجتماعية تبقى حلقة رئيسية في الموازنة العامة وإن كان ترشيدها لخدمة هدفها العام وهو توجيه الدعم لمستحقيه أكبر عقبة في الجزائر.

— التوصيات: فيما يلي بعض التوصيات المقدمة:

- إعادة النظر في منظومة سياسات التحويلات الاجتماعية المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية، والتركيز على الاعلام والتوعية بأهمية اصلاحها لتحقيق استفادة المستحقين منها.
- التخلي التدريجي لآلية الدعم بالطاقات الإنتاجية للتنافسية وفتح الأسواق لكونها تعتمد على مبدأ دعم الاستهلاك النهائي وذلك على حساب الإنتاج، مما ينتج عنه نمط استهلاكي غير عقلاني للمنتجات المدعمة.
- تنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات كالتوجه نحو القطاع الفلاحي بهدف تحقيق الأمن الغذائي نظرا لأن كل الظروف المساعدة للنهوض بهذا القطاع في القطر الجزائري لتوفر المناخ الملائم والأرض الخصبة.
- تركيز الجهود على تحسين مناخ الأعمال مما يضمن الاستقرار والديمومة.

—الإحالات والمراجع:

- سي محمد كمال وبن حبيب عبد الرزاق، (2019)، تقدير أثر الدعم الحكومي على النمو في الجزائر، دفاتر MECAS، المجلد 15، العدد 02، ص 146-152.
- قدار مريم، عيدودي فاطمة الزهراء، (2019)، دراسة تحليلية للتحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، التحليل إلى المركبات الأساسية ACP، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 02، ص 968-983.
- سي محمد كمال وبن هدي إكرام، (2021)، تأثير الدعم الحكومي على الاستهلاك، الموازنة والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة التنويع الاقتصادي، المجلد الثاني، العدد 01، ص 20-28.
- حنصال أبو بكر وبن أحمد سعدية، (2018)، إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 03، العدد 07، ص 108-138.
- يونس مراد، (2021)، واقع الدعم الحكومي المعمم في الجزائر وضرورة الانتقال إلى الدعم الموجه، مجلة الأفق للدراسات الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد 06، ص 65-81.

- Harris, R., Robinson, C., 2005. The impact of Regional Selective Assistance on sources of productivity growth: plant level evidence from UK manufacturing, 1990–1998. Reg. Stud. 39 (6), P751–765.
- Bernini, C., Pellegrini, G., 2011. How are growth and productivity in private firms affected by public subsidy? Evidence from a regional policy. Reg. Sci. UrbanEcon. 41 (3), P253–265.
- Criscuolo, C., Martin, R., Overman, H., Van Reenen, J., 2016. The Causal Effects of an Industrial Policy, CEP Discussion Paper 1113.

- يجاوي عمر، (2010)، النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة، الجزائر، دار هومة.

- Gouvernement Algérien, Rapport National 2000-2015(Objectifs Du Millénaire Pour Le Développement), juin 2016.
 - Commission Européenne, (2012), les Transferts Sociaux Dans la lutte contre la faim, N°14, P 1-24
 - بوزيدي سعيدة، (2020)، أثر سياسة الدعم على الإنفاق العمومي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، ص 193-206.
 - أحمد، موعش؛ الوليد، طلحة أحمد، (2021)، رقمنة مدفوعات التحويلات الاجتماعية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ص 01-21.
 - موقع وزارة المالية: www.mf.gov.dz تم الاطلاع عليه 2022/04/03
 - صندوق النقد الدولي: مؤشرات التنمية العالمية | بنك البيانات (albankaldawli.org) تم الاطلاع عليه 2022/06/20
 - les Rapports de présentation du projet de la loi de finances (2010 2011.2012.2013.2014.2015.2016.2017,2019.2020).
- <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/rapports-de-presentations-des-lois-de-finances>
(consulté le 20/05/2022)

—ملاحق :—

الملحق 01: أشكال توزيع التحويلات الاجتماعية في الجزائر للفترة 2000-2020

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---------------------------------------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|---------|---------|---------|
| دعم السكن | 67.75 | 74.61 | 76.68 | 99.22 | 81.03 | 114.64 | 147.72 | 204.34 | 285.78 | 195.62 | 324.52 |
| دعم العائلات | 47.33 | 66.57 | 76.93 | 81.44 | 84.80 | 96.12 | 136.90 | 176.34 | 402.00 | 459.34 | 318.63 |
| دعم المعاشات | 19.45 | 38.36 | 41.56 | 56.92 | 76.69 | 62.88 | 71.25 | 90.26 | 115.74 | 149.25 | 144.03 |
| دعم الصحة | 33.29 | 42.16 | 49.98 | 60.02 | 63.40 | 60.44 | 67.41 | 79.62 | 151.73 | 176.95 | 199.28 |
| دعم المجاهدين | 60.42 | 56.83 | 78.06 | 63.35 | 75.66 | 75.78 | 81.68 | 82.08 | 108.28 | 111.28 | 124.05 |
| دعم المعوزين، المعاقين و ذوي المداخل الضعفة | 34.16 | 36.46 | 44.45 | 55.36 | 46.42 | 50.61 | 91.41 | 75.93 | 100.51 | 115.41 | 128.76 |
| مجموع التحويلات | 262.40 | 314.99 | 367.66 | 416.31 | 428.00 | 460.47 | 596.37 | 708.57 | 1164.04 | 1207.86 | 1239.26 |

| السنوات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|--------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| دعم السكن | 754.15 | 461.42 | 250.63 | 255.19 | 403.28 | 471.29 | 304.93 | 396.07 | 396.98 | 384.33 |
| دعم العائلات | 492.37 | 424.13 | 405.58 | 422.14 | 479.64 | 444.48 | 405.54 | 427.59 | 453.05 | 453.36 |
| دعم المعاشات | 139.52 | 153.42 | 257.94 | 252.10 | 251.31 | 243.48 | 236.78 | 256.21 | 281.97 | 288.38 |
| دعم الصحة | 367.82 | 395.85 | 263.71 | 320.48 | 325.40 | 321.34 | 330.19 | 330.21 | 336.87 | 354.68 |

— أثر التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين (2000-2020) - باستخدام نموذج ARDL - —

| | | | | | | | | | | |
|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|-------------------------------------------------|
| 198.40 | 198.90 | 200.45 | 197.86 | 197.72 | 198.22 | 180.56 | 171.94 | 142.99 | 125.70 | دعم المجاهدين |
| 168.37 | 153.00 | 153.29 | 149.63 | 163.22 | 172.67 | 178.66 | 171.94 | 185.86 | 185.53 | دعم المعوزن، المعاقن و ذوي المدائل الضعفة |
| 1847.52 | 1820.77 | 1763.82 | 1624.92 | 1841.54 | 1830.51 | 1609.12 | 1521.73 | 1763.67 | 2065.07 | مجموع التحويلات |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي واحصائيات قوانين المالية.